إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/523
للنشر الفوري
١٨ نوفمبر ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

الصندوق يطلق المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات

رحبت اليوم السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، بإعلان تسعة بلدان التزامها الرسمي بمعايير أعلى للبيانات الإحصائية الاقتصادية والمالية، وذلك عن طريق الالتزام بالصيغة المعززة للمعيار الخاص لنشر البيانات – وهي أعلى مستوى في مبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات. وفي كلمة أمام المنتدى الإحصائي الثاني الذي يعقده الصندوق في واشنطن العاصمة، قالت السيدة لاغارد إن "الصندوق يرحب بالدعم الذي أبدته هذه الطليعة من البلدان إزاء مبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات، ويتطلع إلى انضمام بلدان أخرى في القريب العاجل."

وعلى مدار التسعين يوما القادمة، ستقوم فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والفلبين والبرتغال وإسبانيا والسويد والولايات المتحدة بنشر مزيد من البيانات الشاملة والقابلة للمقارنة دوليا التي ستساعد على تعميق فهم المخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي، والروابط المالية العابرة للحدود، ومواطن الضعف التي تعرض اقتصاداتها للصدمات.

وبهذا الإجراء، أكدت السلطات في كل هذه البلدان التزامها القوي بالشفافية، حيث صرح السيد ستيفن إنغفس محافظ البنك المركزي السويدي بأن "الالتزام بالمعيار الخاص لنشر البيانات في صيغته المعززة يتوافق مع آراء السويد وبنكها المركزي بشأن الانفتاح والشفافية، كما يتناسب مع أهمية إنتاج إحصاءات عالية الجودة يمكن مقارنتها دوليا. ونظرا لكبر حجم القطاع المالي في السويد، فمن الطبيعي بالنسبة لنا أن نأخذ برأي الصندوق حين أوصى البلدان ذات الأهمية النظامية بتطبيق المعيار المعزز."

ويمثل هذا الإعلان إيذانا بإطلاق "المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات" بصورة رسمية، وهو الذي أنشئ في عام ٢٠١٢ لدعم وتكميل مبادرات الصندوق المعنية بالبيانات. وتبني هذه الصيغة المعززة على المعيار الخاص لنشر البيانات بهدف مساعدة البلدان الأعضاء على نشر بيانات إحصائية اقتصادية ومالية شاملة وحديثة يسهل الوصول إليها ويمكن التعويل على دقتها، في عالم يتسم بالتكامل الاقتصادي والمالي المتواصل.

وقد أنشئت المبادرات المعنية بمعايير البيانات في منتصف تسعينات القرن الماضي لتعزيز شفافية البيانات لدى البلدان الأعضاء وتشجيع إقامة نظم إحصائية سليمة. وكانت الحاجة إلى معايير البيانات قد ظهرت بوضوح مع وقوع الأزمات المالية في منتصف تسعينات القرن الماضي ومجددا في أواخر الألفينات، حين تبين أن جوانب القصور المتعلقة بالبيانات تساهم بدور في هذا الخصوص. هذا وتتضمن المبادرات المعنية بمعايير البيانات "المعيار الخاص لنشر البيانات"

(Special Data Dissemination Standard – "SDDS") و"النظام العام لنشر البيانات" (General Data Dissemination System – "GDDS").

ويمكن الاطلاع على معلومات مفصلة بشأن هذه المبادرات في لوحة البيانات الإلكترونية من خلال الرابط التالي: www.dsbb.imf.org.